DIVISION LINGUISTIQUE
Section arabe de traduction
COPIE D'ARCHIVES
Prière de retourner
au bureau E. 4123

E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1992/10
29 November 1991
ARABIC
Original : ENGLISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثامنة والاربعون
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة إعمال الحق في التنمية

تقرير من الأمين العام بشأن تنفيذ إعلان الحق في التنمية بصورة فعالة أعدّ عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩١/١٥

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١ - ٢	١
أولا -	بعض المسائل المفهومية	٣ - ٣٣	٣
ألف -	عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة	٤ - ٨	٣
باء -	الحقوق الفردية والجماعية	٩ - ١٢	٣
جيم -	دور الدولة الفاعل وغير الفاعل	١٣ - ١٤	٣
دال -	الحقوق والأهداف والالتزامات	١٥ - ١٨	٤
هاء -	الواجبات الداخلية مقابل الالتزامات الدولية	١٩ - ٢٤	٤
واو -	البعد الإنساني	٢٥ - ٢٦	٦
زاي -	التنمية البشرية	٢٧ - ٢٩	٦
حاء -	التنمية وحقوق الإنسان	٣٠ - ٣٣	٧

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
ثانيا -	التدابير المتخذة حتى الآن لانفاذ الحق في التنمية	٣٤ - ٦٣	٨
	ألف - التدابير التي اتخذتها الحكومات	٣٥ - ٤٧	٨
	باء - التدابير التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة	٤٨ - ٦٣	١٠
ثالثا -	مقترحات عملية لانفاذ وزيادة تعزيز الحق في التنمية .	٦٤ - ١٠٦	١٤
	ألف - الحق في التنمية والسياسات الاقتصادية	٧٣ - ٧٧	١٥
	باء - المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان	٧٨	١٦
	جيم - دور هيئات الامم المتحدة	٧٩ - ٨٩	١٦
	دال - لجنة الخبراء الرفيعة المستوى	٩٠ - ٩٢	١٩
	هاء - المؤشرات والمعايير	٩٣ - ١٠٣	١٩
	واو - دور لجنة حقوق الإنسان	١٠٤ - ١٠٦	٢١

مقدمـــة

١ - اعتمدت لجنة حقوق الإنسان في دورتها السابعة والأربعين القرار ١٥/١٩٩١ الـــذي أحاطت علما بموجبه بالتقرير الشامل الذي أعده الأمين العـــام (E/CN.4/1991/12 وAdd.1) وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ١٨/١٩٩٠ ؛ وطلبت الى الأمين العام أن يقـــدم الى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثامنة والأربعين اقتراحات محددة بشأن تنفيذ اعلان الحق في التنمية وتعزيزه بصورة فعالة ، آخذا في اعتباره ما أُعْرِبَ عنه مـــن آراء بشأن هذه القضية في الدورة السابعة والأربعين للجنة ، وكذلك أي تعليقات واقتراحـــات أخرى قد تقدم تلبية لما ورد في التقرير الذي وضع عن المشاورات الشاملة بشأن إعمـــال الحق في التنمية (E/CN.4/1990/9) والذي أحاله الأمين العام إلى الحكومات وهيئـــات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وفقا لقرار اللجنة ١٨/١٩٩٠ .

٢ - ولقد تم وضع هذا التقرير استنادا الى ٧٠ من البيانات و/أو التعليقـــات . ويتم في الجزء الأول مناقشة بعض المسائل المفهومية المتصلة بالحق في التنميـــة . وتورد في الجزء الثاني قائمة بالتدابير المتخذة لإعمال الحق في التنمية علـــى الصعيدين الوطني والدولي . أما الجزء الثالث فيتضمن مقترحات فعلية لمواصلة إعمـــال الحق في التنمية وتعزيزه .

أولا - بعض المسائل المفهومية

٣ - لا يمكن تقديم مقترحات فعلية بشأن تنفيذ إعلان الحق في التنمية وتعزيزه بصورة فعالة دون عرض موجز لكيفية تفسير مختلف الحكومات والمنظمات والهيئات للحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان .

ألف - عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة

٤ - يمكن ، بالاستناد الى البيانات والمساهمات المقدمة ، ملاحظة وجود توافق واسع في الآراء حول ترابط كافة فئات الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة .

٥ - ولقد تم الاعراب عن رأي مفاده بأنه لا يمكن اعتبار أي فرد محتاج لا يتلقى مساعدة من الدولة ، فردا حراً حقا ، وأنّ الكرامة البشرية لا تحترم حيث تكرس الدولة جهودها لرفع مستوى معيشة مواطنيها بينما تقيد تطلعاتهم السياسية والروحية والثقافية . ويُعتقد أن جوهر النقاش الدائر حول الحق في التنمية ، يَكْمن في ضمان احترام كافة الحقوق الأساسية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية والثقافية أو المدنية والسياسية .

٦ - وطالما تَمَّ ، باسم الايديولوجية والممارسة السياسية التذرع بالأولوية الممنوحة لما يسمى بالحقوق الجماعية ، لالغاء الحقوق الفردية والحريات الأساسية إلغاء فعليا ، لذا يؤمل أن يتم في جو الانفراج السائد حاليا نبذ المجادلات السياسية والايديولوجية التي غشيت حتى الآن محاولات النظر في المسائل المتصلة بحقوق الإنسان .

٧ - ولقد شجعت التطورات الكبيرة التي طرأت على المناخ الدولي في الآونة الأخيرة عملية التحوّل الديمقراطي ووسعت مجال التعاون . ويؤمل أن هذا الوضع المشجع الذي أفاد الحقوق المدنية والسياسية ، يشمل الآن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٨ - ويرى البعض أن احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، لا شك ، أفضل في البلدان المتقدمة النمو منه في البلدان النامية . وبهذا الصدد ، يعتبر نموذج التطور الذي يعتمده أحد البلدان حاسما بالنسبة لتطبيق حقوق الإنسان بفئتيها .

باء - الحقوق الفردية والجماعية

٩ - ثمة اتفاق اجماعي حول المبدأ الذي مفاده أن الانسان يشكل موضوع التنمية وليس غرضها ، وأنه يعتبر ، بناء على ذلك ، المساهم الرئيسي في التنمية والمنتفع بها . ولكن الاتفاق أقل حول المسائل المتعلقة بالعلاقة القائمة بين الفرد والدولة وطبيعة الحق في التنمية . والعديد يعتقد أن الحق في التنمية هو حق فردي وجماعي في آن واحد ، وأن نماء الدول ونماء الأفراد متكاملان ومترابطان .

١٠ - وبينما أعرب البعض عن الاعتقاد بأن الحق في التنمية هو حق فردي ، إلّا أن الرأي السائد أنه ينبغي اعتبار التنمية البشرية كعملية واحدة وموحدة في حياة الأمة ككل . وبالمثل ، تعتبر التنمية البشرية مسؤولية جماعية يتحملها مجتمع الدول بأسره .

١١ - ويرى أن حرية كل مواطن في المشاركة في عملية اتخاذ القرار على الصعيدين الاقتصادي والسياسي لبلده ، تتسم بأهمية رئيسية في ضمان إنفاذ كافة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية إنفاذا ناجعا .

١٢ - ويقدّر أن عملية التنمية ستؤثر ، حتما ، في مجموعات الأفراد لذا لا مفرّ من اتباع نهج جماعي . وقد يبدو أن التركيز على الحقوق الجماعية يهدد الامتيازات الفردية ولكن يبين أن إعلان الحق في التنمية ينفي هذه الامكانية .

جيم - دور الدولة الفاعل وغير الفاعل

١٣ - لم يتم احراز توافق في الآراء حول ما اذا كان يتوجب على الدول أن تؤدي دورا فاعلا أو غير فاعل في إعمال حقوق الإنسان . فبينما يذهب البعض إلى وجوب قيام الدولة بدور غير فاعل في إعمال الحقوق المدنية والسياسية لضمان عدم انتهاك هذه الحقوق ، يقال ، أيضا ، إنه ينبغي للدولة أن تتخذ "اجراء سلبيا" في بعض الأحيان ، بتحاشي ممارسة التمييز مثلا . وهناك إصرار على أن انفاذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يعتمد فقط على سعي الدولة الحثيث لتحقيق بعض الأهداف . ويبين البعض أنه ينبغي تعزيز مجموعتي الحقوق في آن واحد ، وأنه لا يجوز التضحية بالحقوق المدنية والسياسية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

١٤ - وفيما يتعلق بالحجة القائلة إنه لا يترتب على احترام الحقوق المدنية والسياسية تكاليف على الحكومة يشار إلى أن تكاليف تكبدت بالفعل في سبيل تدريب الموظفين الذين يسهرون على تطبيق القانون مثلا أو لضمان استقلال السلطة القضائية .

وكذلك يتطلب الاشراف على إجراء انتخابات حرة وعادلة ، تنظيما محكما وتكاليف كبيرة . ويرى ، عموما ، أن عدم كفاية الموارد المالية والتخلف الاقتصادي يؤثران تأثيرا سلبيا كبيرا على تعزيز حقوق الإنسان . كما يقدر أن انتهاكات حقوق الإنسان تقع أكثر ما تقع في المناطق التي تباطأت فيها التنمية أو توقفت .

دال - الحقوق والأهداف والالتزامات

١٥ - أعرب عن الرأي الذي مفاده أنه لا وجود لما يُدْعى الحق في التنمية . فالتنمية حسب هذه الحجة هدف لا يمكن تحقيقه إلا اذا تمكن كافة الأفراد من المساهمة فيه وفقا لقدراتهم وفي ظروف تتاح فيها فُرَص متكافئة . وهذا يعتمد على مراعاة حقوق الفرد والحريات المدنية .

١٦ - ولكن رأي الأغلبية أنه ليس ثمة ما يميز الحقوق عن الأهداف ، كما أنه لا توجد سلسلة مراتب للحقوق الفردية والحريات المدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجماعية ؛ إذ أن كافة حقوق الإنسان مرتبطة ببعضها البعض بشكل لا انفصام فيه . ويعتمد التمتع بأحد الحقوق تمتعا كاملا بإعمال الحقوق الأخرى .

١٧ - كما يعرب البعض عن رأي مفاده أن الحق في التنمية التزام منوط بالدول تجاه مواطنيها . وأنه يجب على الدول أن تهيئ الظروف الاجتماعية والاقتصادية اللازمة باتخاذ التدابير السياسية والقانونية الملائمة لتمكين الأفراد من توفير كافة احتياجاتهم وتحقيق مستوى مقبول من المعيشة من خلال عملهم .

١٨ - وأشار العديد الى الصلة الموجودة بين السلم والأمن ، من جهة ، والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي ، من جهة أخرى ، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة .

هاء - الواجبات الداخلية مقابل الالتزامات الدولية

١٩ - يتفق الجميع ، تقريبا ، على أنه لا يمكن تحقيق التنمية دون وجود مناخ دولي مؤات ، وذلك رغم ما يراه العديد من أن التنمية واجب داخلي يقع على عاتق الدول . ويشار ، بهذا الصدد ، الى الواجب الأخلاقي الذي يدعو الى ابداء التضامن وتقاسم المسؤوليات والى ايجاد مناخ دولي مؤات لحل مشاكل الدَيْن وايجاد نظام اقتصادي عادل جديد يستند الى التعاون الدولي .

٣٠ - كما يُرى أنه لا يمكن تحقيق التنمية من خلال إصدار المراسيم ، ولكن يجب أن يسعى لها المجتمع الدولي وكل دولة وكل فرد . والالتزام الأخلاقي - من ناحية أخرى - غير كاف ويجب حماية حقوق الإنسان (بما في ذلك الحق في التنمية) بحكم القانون على النحو المنصوص عليه في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان .

٣١ - ويعرب كثيرون عن قلقهم إزاء الشغرة الآخذة في الاتساع بين اقتصادات العالم الصناعي واقتصادات البلدان النامية ، ويرون أن تفاقم هذه الأوضاع غير المؤاتية أصلاً لا يسهم فقط في تدهور ظروف المعيشة في البلدان النامية ، بل يهدد أيضا استقرار المؤسسات السياسية . ويشير البعض ، بهذا الصدد ، الى التعليق العام بشأن المادة ٢ (التعليق العام رقم ٣(١٩٩٠)) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي اعتمدته اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دورتها الخامسة والذي نص ، في جملة أمور ، على أنه "في غياب برنامج نشط للمساعدة والتعاون الدوليين من جانب جميع الدول التي تكون في موقف يتيح لها الاضطلاع بمثل هذا البرنامج فإن الإعمال التام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سيظل في كثير من البلدان من التطلعات التي لم تتحقق" .

٣٢ - ويعرب البعض عن رأي مفاده أنه يجب ألا تقتصر اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على النظر في العوامل الداخلية فحسب ، بل يجب أن تُخَوَّل أيضاً سلطة النظر في الظروف الخارجية ، وأن تتقدم بما يلزم من التوصيات لتحسين النظام الدولي .

٣٣ - ويجب أن يكون التزام حكومات البلدان النامية بإعمال حقوق الإنسان مصحوباً بالتزام آخر من حكومات البلدان الصناعية بتحسين ظروف التعاون الدولي والاسهام في وضع نماذج إنمائية يتم في اطارها ممارسة حقوق الإنسان ممارسة تامة . ولكن لا يمكن للمساعدة الخارجية أن تعوض السياسات والهياكل الداخلية غير الملائمة في البلدان النامية ؛ ولا يمكن تحميل البلدان الشرية كامل مسؤولية عدم إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تلك البلدان . ولقد أثيرت مسألة معرفة ما إذا كان سيترتب على الجهود التي تبذلها البلدان النامية لإيجاد ظروف تسمح للأفراد بتحقيق مستوى مقبول من المعيشة ، أي أثر في النظام الاقتصادي الدولي الذي يعكس مصالح الاقتصادات الأكثر تقدما وقوة . ومن الأساسي أن تكافئ السياسات المحلية بيئة دولية مؤاتية .

٣٤ - ثم إن من التطورات المشجعة ادراج مفهوم الحق في التنمية سواء في الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة

عشرة ، أو في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الرابع للتنمية ، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ١٩٩٠ . وكذلك يعتبر ما أعربت عنه الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة من تصميم راسخ على ضمان الحق الأساسي لكافة البشر في حياة متحررة من الجوع والفقر والجهل والمرض والخوف ، خطوة هامة في الالتزام بالتعاون الدولي من أجل التنمية .

واو - البُعد الإنساني

٢٥ - تشير بيانات/ردود مختلفة إلى البُعد الإنساني للحق في التنمية . فلم يعد ممكنا اليوم قياس التنمية بالاستناد إلى معايير الانتاجية أو الربح أو النمو فقط ، ولكن ينبغي ، أيضا ، تقييمها وفقا لمدى احترام الكرامة البشرية وكافة حقوق الإنسان الأساسية . وإذا كان المجتمع الدولي يولي أي اهتمام إلى الحق في العيش بكرامة ، فلا بد من أن يهيئ الظروف اللازمة لتحسين نوعية الحياة للجميع .

٢٦ - ويركز كثيرون على أن لجنة حقوق الإنسان هي أنسب الهيئات التي يمكن لها أن تركز الاهتمام على البُعد الإنساني للحق في التنمية ، في حين أن هيئات دولية أخرى أكثر اختصاصا بمعالجة مسائل التنمية .

زاي - التنمية البشرية

٢٧ - وتمت الإشارة مرارا إلى مفهوم التنمية البشرية الذي عرّفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه عملية تمنح الناس فرصا أفضل ، لا سيما للعيش مدة أطول والتمتع بصحة أفضل ، وإمكانيات أفضل للحصول على التعليم والاستفادة من الموارد الضرورية لتحقيق مستوى معيشي مقبول ، بالإضافة إلى التمتع بالحرية السياسية وضمانات حقوق الإنسان واحترام الذات . ولكن ، للأسف ، ما زالت حقوق عديدة منبثقة من الحق في التنمية غير متاحة للجميع على قدم المساواة . كما تبين أنه لأسباب غالبا ما تكون خارجة عن إرادة الفرد أو حتى الدولة ، أن التمتع بالصحة والتعليم والثقافة والرغبة في تهيئة ظروف حياة أفضل للأجيال المقبلة من الأمور المتعذرة على جزء كبير من البشرية . وتحقيق تقدم اقتصادي متواصل أمر ضروري ، لأن عدمه قد يهدد الاستقرار السياسي تهديدا كبيرا .

٢٨ - وأعرب عن رأي مفاده أنه لا يمكن تقدير القيمة الحقيقية لاشاعة الديمقراطية ولممارسة الحريات الأساسية إلا إذا قابلتهما تدابير اقتصادية واجتماعية .

٢٩ - ويشير البعض إلى مسألة دور المرأة في التنمية . ويرى أنه إذا لم يتم تحرير المرأة من العبء الهائل الذي يقع على عاتقها ، فقد يقع التفريط في أكبر مورد يحقق غرض التنمية . ويطرح السؤال المتعلق بمعرفة كيف يمكن أن تكون الأسر في صحة جيدة ومنتجة إذا كان نصف السكان ، وقلب الحياة العائلية ، يعاني من تمييز اجتماعي واقتصادي خطير ، ومن انهاك العمل ، وعدم كفاية التغذية ، والأمية ويتحمل باستمرار خطر الحمل غير المرغوب به . ويحث هؤلاء على إشراك المرأة في كافة الجهود الإنمائية .

حاء - التنمية وحقوق الإنسان

٣٠ - ثمة شجب قوي لمحاولة استعمال المعونة الإنمائية لممارسة ضغط سياسي من أجل مراعاة حقوق الإنسان . وقيل إن برامج المعونة قد تأثرت باعتبارات بيئية وبمسائل أخرى وان عنصرا مثل حقوق الإنسان قد يُعقّد تخطيط المعونة ، وان وجود الفقر في بلد معيّن لا يدل على حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان فيه . وهناك من جهة أخرى اعتراف متزايد بأنه لا يمكن أن تحقق التنمية الحقيقية دون احترام لحقوق الإنسان وانه لا توجد حقوق حقيقية دون الموارد التي تسمح بممارستها .

٣١ - ويلاحظ أن مجرد اعمال التعددية السياسية لن يحوّل المجتمع بين عشية وضحاها من مجتمع فقير إلى مجتمع ثري ، ولكنه سيسمح بتفجير الطاقات البشرية وهذه هي نقطة انطلاق أي تنمية جوهرية .

٣٢ - ويجب ألا يُعتبر الحق في التنمية كبديل للحقوق المعترف بها فعلا ، ولكن كأداة لتعزيز الحقوق الموجودة وتطويرها . وهناك تركيز أيضاً على أن الكفاح من أجل احترام الحق في التنمية لا يحتاج إلى الاعتراف الدولي الواجب فحسب ، بل يحتاج كذلك إلى الدعم اللازم والمساعدة الضرورية .

٣٣ - ويفهم أن إعلان الحق في التنمية ساهم مساهمة كبيرة في مفهوم حقوق الإنسان ككل ، فهو وضع أُسسا لإدماج مفهوم حقوق الإنسان في تخطيط البرامج الإنمائية وإنفاذها وتقييمها . ويؤمّل في أن يوضع حدّ للنظام الاقتصادي الدولي غير العادل سيمكن كافة البلدان من ايجاد الظروف المؤاتية لتمتع الجميع التام بحقوق الإنسان والديمقراطية .

ثانيا - التدابير المتخذة حتى الآن لإنفاذ الحق في التنمية

٣٤ - تم إحراز تقدم ملموس في وضع وإنفاذ تدابير وطنية ودولية تؤكد أن الحق في التنمية جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان على الصعيدين الفردي والجماعي مثلما يتضح من المساهمات التي يرد ذكرها أدناه .

ألف - التدابير التي اتخذتها الحكومات

٣٥ - بينت وفود متعددة أن بلدانها قامت بتصميم خطط انمائية وطنية . واتخذت احدى الحكومات التدابير لتحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يتطلب مساهمة كافة فئات السكان ومجموعات المجتمع . وبينت حكومة أخرى أن الدفاع عن حقوق الإنسان ومراعاة هذه الحقوق يشكلان حجر الزاوية في السياسة الاجتماعية والاقتصادية التي تتبعها ، وانها اتخذت ، تحقيقا لهذا الغرض ، تدابير متعددة اشترك فيها ممثلو فئات المجتمع اشتراكا واسع النطاق ، كما بينت أنه تم ، في الآونة الأخيرة ، انشاء لجنة لضمان مراعاة حقوق الإنسان والحريات الاساسية مراعاة تتسم بفعالية أكبر .

٣٦ - وسَعَتْ حكومة أحد البلدان إلى زيادة مواردها لتعزيز عملية الادماج الاجتماعي لأقلّ عناصر المجتمع مناعة ، وبينهم المهاجرون . وترى هذه الحكومة أن الديمقراطية القائمة على التعددية ، التي تتفتح في اطارها امكانيات كل فرد ، هي التي تسمح ، وحدها ، بتحقيق التنمية المتواصلة والانسانية والقابلة للادامة من الناحية الايكولوجية .

٣٧ - ويبين أحد الوفود أنه اعتمد ، في الآونة الأخيرة ، ميثاقا اجتماعيا لضمان تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان بصورة متناسقة . ويضيف أن المشاركة الشعبية تشكل في نظره جوهر إعمال الحق في التنمية .

٣٨ - ولم تأت حتى الآن السياسات الانمائية التي تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في الانتاج الغذائي وتوفير خدمات الصحة العامة بالنتائج المتوخاة في بلد آخر ، ذلك لأنها تأثرت بكافة ما ترتب من آثار على الأزمة الاقتصادية في العالم .

٣٩ - وتعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أن معظم البلدان النامية تفتقر الى وسائل تحقيق التنمية بمفردها ، وأنه من الضروري أن يبدي المجتمع الدولي من الالتزام بتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل ما أبداه بصدد تعزيز الحقوق المدنية والسياسية .

٤٠ - ويذكر أحد الوفود أنه سيلزم ، في قارته ، تعيين نموذج انمائي ملائم يسمح للحكومة بالتغلب على الأزمة الاقتصادية ، ويوفر حلولا لسلسلة كاملة من الاحتياجات الاجتماعية ، عن طريق تعزيز الديمقراطية وتوسيع نطاق المساهمة الشعبية . ويشار أيضا الى الميثاق الاقليمي الذي تم اعتماده في الآونة الأخيرة والذي سيساعد على ضمان انفاذ حقوق الإنسان ومساهمة الشعب في التنمية .

٤١ - ويبين وفد آخر أن حكومته تحملت المسؤولية المباشرة في تلبية أكثر احتياجات البلد الحاحا . فقد تفاوضت من جديد بشأن ديونها الخارجية للحد من نقل الموارد بمستويات تتمشى مع أغراضها الانمائية ؛ وانها اعتمدت اصلاحات هيكلية لتعزيز الانتعاش الاقتصادي . وعمدت الحكومة إلى الزيادة في مستوى انفاقها على الصحة والتعليم والسكن والهياكل الأساسية الرئيسية ، وانها خصصت موارد كبيرة لبرنامج تعاون وطني لصالح القطاعات وذلك تلبية للاحتياجات ذات الأولوية .

٤٢ - ويبين وفد آخر أن حكومته وضعت سياسات طموحة مصممة لتلبية احتياجات السكان الأساسية . وتم تحقيق تقدم ملموس في الميدان الاجتماعي رغم الموارد الضئيلة وعبء الديون ، وإنه تم ايلاء اهتمام خاص للتعليم ، ولمحو الأمية ، فضلا عن الجهود المبذولة لتلبية مطالب النساء بادماجهن ادماجا تاما في المجتمع .

٤٣ - ووضعت حكومة أحد البلدان مبادىء توجيهية لانفاذ عملية التنمية شملت مبدأ المساهمة الشعبية والسعي لايجاد حل ديمقراطي عن طريق المناقشة وتوافق الآراء . ويتم تجديد هذا البرنامج الانمائي كل خمس سنوات .

٤٤ - ويذكر وفد آخر أنه يتم التركيز بقوة على تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في برنامجه للتعاون الانمائي الذي يتمشى مع العديد من المعايير التي تم التشديد عليها خلال المشاورات الشاملة بشأن الحق في التنمية .

٤٥ - ويلاحظ أن تحديد ميقات إعمال الحق في التنمية من الأمور المستحيلة . وانه لا يمكن تقدير هذا الحق كمّا وتقييمه على عكس الحقوق المدنية والسياسية التي يمكن قياسها بالنظر إلى مدى امتناع الدولة عن بعض الأفعال .

٤٦ - ويبدى تقدير للاهتمام المتزايد الذي يولى حاليا لإعمال حقوق الإنسان إعمالا تاما في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان .

٤٧ - وأخيرا ترحب وفود متعددة بالمبادرة المشتركة بين وكيل الأمين العام لشؤون حقوق الإنسان ، ومدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بشأن التعاون في ميدان البعد المتعلق بحقوق الإنسان في المشاريع الانمائية .

باء - التدابير التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

٤٨ - اتخذ العديد من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مبادرات لدمج المبادئ المنصوص عليها في إعلان حقوق الإنسان في أنشطتها الخاصة .

٤٩ - ويقوم مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية حاليا بإعداد مدونة قواعد سلوك للأمم المتحدة بشأن الشركات عبر الوطنية بهدف ايجاد ثقافة مؤسسية دولية جديدة تجمع بين وظيفة تحقيق الربح المنوطة بالشركات عبر الوطنية وبين الوظيفة الانمائية . ويتوقع أن تمتثل الشركات عبر الوطنية ، لمراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية بين جملة أمور . كما يتوقع من مدونة قواعد السلوك أن تساعد على الاستفادة القصوى من الاسهامات المفيدة الممكن أن تحققها الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تنمية البلدان المستضيفة . وقام المركز بوضع مجموعة من المعايير لإدارة التنمية القابلة للإدامة هدفها تشجيع الشركات عبر الوطنية على أخذ الاعتبارات البيئية والانمائية في الاعتبار لدى اتخاذها للقرارات المتعلقة بالاستثمار .

٥٠ - ولقد وضعت أغلبية الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في ميادين التعليم والعلم والثقافة والاتصالات والمعلومات وكانت ترمي إلى معالجة المشاكل التي تعوق انفاذ الحق في التنمية ؛ والواقع ، تشير معايير ووثائق عديدة وضعتها اليونسكو الى الحق في التنمية . وتود اليونسكو التذكير بأهمية العناصر التي تندرج في إطار ولايتها في كافة العمليات الانمائية وذلك لتشجيع المجتمع الدولي على قبول مفهوم التنمية الذي يأخذ في الاعتبار البعد الثقافي ويجعل من التقدم الشخصي وتكوين الذات هدف العملية بأكملها . ولقد تم في برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا الاعتراف بما للتعليم من مساهمة أساسية في التنمية ، وكان هذا البرنامج قد وضع كعملية متكاملة يتم فيها إيلاء أهمية متساوية للعناصر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية . وكذلك ساهمت اليونسكو ، في أنشطة متعددة تستهدف تلبية الاحتياجات التربوية الأساسية للجميع وباشرت مثل هذه الأنشطة .

٥١ - وترى منظمة الصحة العالمية أن روح اعلان الحق في التنمية تتخلل سياسات المنظمة وكافة الأعمال التي تنجزها بالتعاون مع الدول الأعضاء فيها ، وأن الصحة جزء لا يتجزأ من التنمية . ويمكن تحقيق الهدف الاجتماعي للصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ عن طريق الرعاية الصحية الأولية التي يمكن وصفها على أنها نظام رعاية متقاسمة أكثر من كونها رعاية توفر على أساس الإعانة ، أو توفرها الجهات العليا الى المستويات الادنى كرعاية مجانية . ويتطلب تحقيق هذا الهدف مشاركة الحكومة على كافة المستويات والناس من كافة مجالات الحياة .

٥٢ - وطلبت جمعية الصحة العالمية إلى المدير العام أن يسترعي انتباه المجتمع الدولي الى امكانية التوصل الى اتفاق بشأن الأولويات الصحية والاقتصادية للتأكد من تمتع كافة الناس ، في جميع أرجاء العالم ، بحقوق الانسان الأساسية في الصحة والرفاهية وهو طلب شرعت منظمة الصحة العالمية في تحقيقه .

٥٣ - كذلك ، بادرت المنظمة ، في الآونة الأخيرة ، بوضع استراتيجية قطرية مُتفق عليها بهدف مساعدة البلدان على التغلب على العقبات التي تعوق التعجيل في توفير الرعاية الصحية الأولية وانفاذها .

٥٤ - وثمة مجال آخر تُكرّس له المنظمة اهتمامها ، ألا وهو العلاقة بين البيئة والصحة ، وما يترتب عليها من أثر في التنمية القابلة للادامة . وكذلك تهتم المنظمة بمجال التغذية . فلا يمكن للذين يعانون من عدم كفاية التغذية أو من سوء التغذية أن ينتفعوا من كافة قدراتهم ويشاركوا بفعالية في الجهود الانمائية . وأخيرا اعتمدت منظمة الصحة العالمية نهجاً متكاملاً لمكافحة الأمراض ، لا سيما في البلدان التي تفتقر الى الموارد ؛ ومما هو موضوع اهتمام خاص مكافحة مرض "الايدز" واساءة استعمال العقاقير .

٥٥ - وتقترح منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) التركيز من جديد على برنامج متابعة المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، وانعاش هذا البرنامج . ويتوقع أن يتم ايلاء اهتمام أكبر لوضع سياسات تعزز حقوق الفقراء في الأرياف في الحصول على موارد انتاجية ملائمة ، كالأرض والمياه ، والحصول على عمل ، وخدمات ، ومؤسسات ديمقراطية ، تساعدهم على تحسين حياتهم ونمائهم الانساني بصورة ملموسة .

٥٦ - كما تقدم الفاو المساعدة للبلدان النامية المعنية على وضع سياسات وبرامج وطنية شاملة للأمن الغذائي وتضمن تمكين كافة الناس على جميع المستويات من أن ينتجوا أو يحصلوا على الاحتياجات الغذائية الأساسية . وتقوم الفاو ، بالاضافة الى ذلك ، بانفاذ خطة العمل بشأن ادماج المرأة في التنمية التي تعرض اجراءات وضعت لتعزيز الحقوق المدنية والقانونية والاقتصادية للمرأة الريفية .

٥٧ - ويركز مجلس الأغذية العالمي على استحالة التكلم عن كرامة الانسان والحال أن ملايين الناس يعيشون في الفقر ، وهم في سبيلهم إلى فقدان أهم الحقوق كافة ألا وهو الحق في الحياة . ويبدي المجلس ارتياحه الخاص لكون الأهداف التي يتوخاها من أجل القضاء على الجوع ، واردة في نص الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع .

٥٨ - ويعتبر برنامج الأغذية العالمي الحق في الحصول على الغذاء بوصفه أهم حقوق الانسان كافة وشرطا مسبقا لتحقيق التنمية . ويرى أن الحق في التنمية مهدد أينما استحال ضمان الحق في الحصول على الغذاء . ومن رأي البرنامج المذكور أيضا أنه يمكن استخدام المعونة الغذائية لتعجيل التنمية والاكتفاء الذاتي وذلك بازالة العقبات التي تعوق الأمم والشعوب وتمنعها من ممارسة الحق في التنمية . ويشارك البرنامج في نماء الإنسان لأن كميات الأغذية التي يوفرها والتي تكرس دائما للفقراء ، تخفف من آثار سوء التغذية في نماء الانسان .

٥٩ - وتكاتفت جهود برنامج الأغذية العالمي وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة لاجراء دراسات رائدة من أجل وضع برامج وطنية للأمن الغذائي . وينطوي الأمن الغذائي على توفير امدادات غذائية ملائمة من خلال الانتاج المحلي أو الاستيراد ومساعدة الأسر الفقيرة على الحصول على الغذاء الذي تحتاج اليه سواء عن طريق ممارسة هذه العائلات للزراعة أو بتمكينها من الحصول على الدخل الذي يسمح لها بشراء ما تحتاج إليه .

٦٠ - وشرع برنامج الأغذية العالمي في تنفيذ خطط الغذاء لقاء العمل ، وفي وضع مشاريع الاستيطان ومشاريع لتنمية الموارد البشرية . وتنطوي المشاريع الأخيرة أساسا على توفير الغذاء للفئات قليلة المناعة (مثل الأمهات ، والرضّع ، والأطفال ، في مرحلة ما قبل المدرسية) كما تنطوي على دعم التعليم والتدريب . ويتم التركيز تركيزاً شديداً على دور المرأة ، التي تؤدي أدواراً أساسية في البلدان النامية سواء في ميدان الانتاج أو في ميدان الاستهلاك .

٦١ - ويسترعي مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث الانتباه الى الصلات المتعددة التي تربط بين الاستجابة الى الكوارث وعملية التنمية الشاملة ، حيث لا تقيد الكوارث التنمية فحسب بل تتسبّب لها في نكسات . ويعرب المكتب عن اعتقاده بأنه ينبغي التركيز المتكافئ على التخطيط السابق للكوارث وعلى الحد من الكوارث وذلك للتقليل من أثر الكوارث الطبيعية في عملية التنمية . ومن رأي المكتب أن الأثر المترتب على الكوارث على الأجل الطويل ، بما في ذلك ازدياد المخاطر الصحية ، وانخفاض الانتاج الزراعي ، وفقدان الموارد الطبيعية ، وانقطاع التنمية الاقتصادية والافتقار الى الثقة بالتنمية في المستقبل ، يتعدى بكثير الخسارات الفعلية المتكبدة لدى وقوع الكارثة .

٦٢ - واعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، في عام ١٩٩٠ ، برنامج العمل لأقل البلدان نموا في التسعينات مرفقا باعلان سياسي . وأحد مجالات الأولوية المحددة في الاعلان هو الآتي:

"تنمية الموارد البشرية ، بجعل السكان ، من رجال ونساء ، الأطراف العاملة في التنمية والمستفيدة منها ، وباحترام حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية ، وبتطبيق سياسات فعالة بشأن الديموغرافيا والصحة والتدريب والعمالة ... "

وتشر فقرات عديدة من برنامج العمل مباشرة الى استنتاجات وتوصيات المشاورات الشاملة بشأن الحق في التنمية . ويطلب الى الدول أن تقوم ، بين جملة أمور ، بتوسيع نطاق المساهمة الشعبية في عملية التنمية وكفالة استخدام الموارد والقدرات البشرية استخداما تاما .

٦٣ - ولقد قامت ادارة الأمم المتحدة لشؤون الاعلام باعادة طبع اعلان الحق في التنمية باللغتين الاسبانية والفرنسية ونشرت نسخا جديدة باللغات الروسية والصينية والعربية ، وتم توزيع كافة هذه النسخ على نطاق واسع .

ثالثا - مقترحات عملية لانفاذ وزيادة تعزيز الحق في التنمية

٦٤ - أشارت وفود عديدة فيما يتعلق بمواصلة انفاذ وتعزيز الحق في التنمية ، الى توصيات وضعت خلال المشاورات الشاملة بشأن الحق في التنمية التي أجريت في جنيف في الفترة من ٨ الى ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

٦٥ - واعتمدت المشاورات الشاملة توصيات باجراءات تتخذها الدول والمنظمات الدولية وغير الحكومية . وأوصى على مستوى الدول بأن تشمل الخطط السياسية والانمائية الوطنية أحكاما واضحة تتعلق بالحق في التنمية ، وإعمال كافة حقوق الانسان ، لا سيما تعزيز الديمقراطية ، بما في ذلك ، وضع معايير محددة للتقييم . ويجب على الدول أن تعين احتياجات الفئات التي تواجه أكبر الصعوبات في الحصول على الموارد الأساسية ، وأن تضع أهدافا معينة لتلبية الاحتياجات الأساسية ، وأن تنشىء الآليات لضمان المساهمة في تقييم الاحتياجات وتعيين العقبات التي تتطلب المساعدة الدولية . وينبغي للدول أن تعزز نظمها القضائية وأن تضمن بأن الكيانات الواقعة تحت ولايتها تتصرف على نحو لا ينتهك الحق في التنمية . ويجب على كافة الدول أن تصدّق على الصكوك الرئيسية في مجال حقوق الانسان ، وأن تجدد التزامها بتنفيذ اعلانات الأمم المتحدة التي تم اعتمادها في ميدان التنمية الاجتماعية .

٦٦ - ويجب على كافة الدول أن تتعاون على ايجاد بيئة دولية اقتصادية وسياسية مؤاتية تفضي إلى إعمال الحق في التنمية . وتم التأكيد ، بهذا الصدد ، على اضفاء طابع الديمقراطية على عملية اتخاذ القرار في الهيئات الحكومية الدولية والمؤسسات التي تتناول السياسات المتصلة بالتجارة والنقد والمساعدة الانمائية ، بالاضافة الى تأكيد ضرورة وجود شفافية أكبر في المفاوضات والاتفاقات المبرمة بين الدول والمؤسسات الدولية المالية والقائمة بتقديم المعونة .

٦٧ - وعلى المستوى الدولي أوصي بوضع مبادئ توجيهية لكافة أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بعملية التنمية فضلا عن معايير تقييمية لها ، وتحديد أولوياتها بالاستناد إلى إعمال حقوق الانسان . والمفروض أن يطلب الى هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تستعرض ولاياتها ، وتحدد مجالات أنشطتها ومسؤوليتها المتصلة بالحق في التنمية . ويجب على الأمين العام أن يعين لجنة رفيعة المستوى مؤلفة من خبراء مستقلين ترفع تقريرا سنويا الى الجمعية العامة عن طريق اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التقدم المحرز في انفاذ الاعلان على الصعيدين الوطني والدولي ، وذلك استنادا الى المعلومات الواردة من الحكومات والهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية . وينبغي للجنة أن تولي الأولوية الى وضع معايير لتقدير التقدم المحرز في انفاذ الحق في التنمية . ويجب أيضا وضع مؤشرات مناسبة لقياس التقدم .

٦٨ - وكذلك يجب على اللجنة أن تبادر بتطبيق برنامج تثقيف انمائي مع التركيز بصفة خاصة على ربط الاتصال بالمنظمات الشعبية العاملة في ميدان التنمية ، ووضع توصيات للاستراتيجية العالمية بهدف تحقيق مزيد التقدم في ميدان التمتع بالحق في التنمية ، ونشر المعرفة الأوسع لهذا الحق وتفهمه كحق من حقوق الانسان .

٦٩ - ويجب أيضا تنسيق انفاذ الحق في التنمية من قبل مركز حقوق الانسان وإنشاء مكاتب الاتصال و/أو تعيين موظفي الاتصال في هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة . ويجب أن تدرج سنويا مسألة تنفيذ الحق في التنمية كحق من حقوق الانسان في جدول أعمال اللجنتين الأولى والثانية التابعتين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، واللجنتين الثانية والثالثة للجمعية العامة . ويترتب على الجمعية العامة أن تقوم بصفة دورية بتنظيم مناقشات عامة حول التعاون الدولي من أجل الإعمال التام للحق في التنمية تطبيقا تاما .

٧٠ - ويجب على الصعيد غير الحكومي أن تؤدي المنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان حقوق الانسان والتنمية دورا رياديا في نشر المعلومات المتصلة بحقوق الانسان وتبادل المعلومات وتنسيق انشطتها .

٧١ - ويلاحظ ، على النحو الممكن تبيّنه في الجزء الثاني ، انه تم فعلا اتخاذ عدد من التدابير على الصعيدين الحكومي والدولي لانفاذ الحق في التنمية . وسيتم التركيز في هذا الجزء على اقتراحات أخرى تم تقديمها من أجل انفاذ الحق في التنمية ومواصلة تعزيزه .

ألف - الحق في التنمية والسياسات الاقتصادية

٧٢ - يشار إلى أنه توجد حدود لما يمكن تحميله للحكومات من مسؤولية تحقيق تقدم في مجال الحق في التنمية . فالسياسة الاقتصادية لا توضع في فراغ ولقد أعاقت المشاكل الناجمة عن الديون الدولية ، والبيئة التجارية الصعبة ، إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلدان متعددة . وإعمال الحق في التنمية مهمة شاقة وانجازها يتم على الاجل الطويل ، وتتطلب بذل جهود منسقة من قبل الدول ، ولا يمكن أداؤها من خلال الجهود التي تبذلها المنظمات المعنية بحقوق الانسان فقط .

٧٣ - ويعرب البعض عن رأي مفاده انه يجب وضع نظام عالمي جديد على أساس وحدة الاسرة البشرية والمساواة بينها وأخذ بعض الأمور في الاعتبار كالقيم الخلقية والاخلاقية والدينية والروحية . ويحث البعض على منح مزيد من المعونة لأفقر الفئات في البلدان النامية ، والنظر في مسألة احترام حقوق الانسان بوصفها عاملاً من عوامل التنمية .

٧٤ - وتطلب بعض المنظمات غير الحكومية ان يضع المجتمع الدولي قواعد تنظم مختلف أوجه العلاقات الدولية ، بما في ذلك العمليات المالية ، آخذة في الاعتبار ما قد يترتب من أثر سلبي على بعض العمليات المالية الدولية في إعمال الحق في التنمية . وترى هذه المنظمات أنه ينبغي أن يعتبر كل ضرر خطير يلحق بالبيئة جرما دولياً . كما يجب اعتبار ممارسات الدول وسياساتها التي تعوق إعمال الحق في التنمية جرائم دولية .

٧٥ - ويحبّذ البعض فكرة تحديد مبادىء خلقية للتنمية والعمل بها كوسيلة لتفادي التضارب بين الحق في التنمية والحقوق والحريات الأخرى .

٧٦ - ويعتقد البعض الآخر أنه إذا أريد تنفيذ الحق في التنمية ، وجب التحكم الأفضل بالموارد الطبيعية ، لا سيما الارض ، مع الاحترام الواجب للهياكل الثقافية والاجتماعية . ويمكن للمنظمات الشعبية ، بهذا الصدد ، أن تساعد السكان المحليين على تنظيم انفسهم والدفاع عن حقوقهم .

٧٧ - ويُبدى قلق إزاء البلدان التي تفرض قيودا على التفاوض الجماعي ، وتشكيل النقابات المستقلة بالاضافة إلى إنكارها حقوق الإنسان عموما . ويرى البعض أن من دواعي الجزع الشديد معارضة العديد من أقل البلدان نموا لايراد أي اشارة الى حقوق الانسان في الاعلان الاخير الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا لعام ١٩٩٠ .

باء - المؤتمر العالمي لحقوق الانسان

٧٨ - ويشار إلى أنه يجب أن يتم في المؤتمر العالمي لحقوق الانسان المزمع عقده في عام ١٩٩٣ النظر الفاحص في العلاقة القائمة بين التنمية وحقوق الانسان . ويجب أن يولي المؤتمر العالمي الحق في التنمية الأولوية الأولى . ويشار أيضا إلى أنه ينبغي أن يكرس المؤتمر العالمي اهتمامه لما حصل من تحولات إلى النظم الديمقراطية في الآونة الاخيرة وإلى أهمية تعليم الفئات الاجتماعية وتقويتها لكي تصبح الديمقراطية دائمة البقاء .

جيم - دور هيئات الامم المتحدة

٧٩ - ويشير العديد الى الدور الذي ينبغي للامم المتحدة أن تؤديه في تعزيز ومساندة الحق في التنمية . ويُبيّن أن ما ينفق على الحروب يكفي لانقاذ ملايين الأطفال من الموت بسبب الجوع وسوء التغذية . ويتساءل البعض عما إذا كان الحق

في العيش بكرامة لم يزل له أي معنى والحال أن حق الأجنة والرضع والمراهقين في الحياة يُنتهك لأسباب عديدة ، أهمها انتشار الفقر بشكل متزايد بين سكان الأرياف . ويذكر أنه ينبغي ان يستعاض عن النظام العالمي الحالي بنظام يضمن التنمية الحقيقية لشعوب العالم وفقا لما نص عليه اعلان الحق في التنمية .

٨٠ - ويُقترح أن تأخذ كافة هيئات الأمم المتحدة الانمائية بعين الاعتبار التوصيات التي قدمت في المشاورات الشاملة بشأن الحق في التنمية . ويذكر بهذا الصدد ، أنه يجب على هيئات الأمم المتحدة القائمة بتخطيط التنمية وتنسيقها ، وعلى الهيئات الحكومية الدولية أن تضع كهدف لها في أنشطتها التنفيذية تحسين ظروف المعيشة وتعزيز حقوق الانسان وهما ضمانتان لتعزيز السلم في العالم . ويجب على الصعيد الحكومي أن تسعى الدول لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتيسير الجهود التي يبذلها لالافراد والجماعات تحقيقا لهذا الغرض .

٨١ - ويقترح أن تطلب لجنة حقوق الانسان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الايعاز لبرامج الأمم المتحدة التنفيذية لكي تأخذ في اعتبارها الفعلي ما ورد في التعليق العام رقم ٣ للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتم الترحيب بقوة بالفكرة التي قدمها وكيل الأمين العام لشؤون حقوق الانسان والقائلة بأن يعقد مركز حقوق الانسان مؤتمرا مشتركا بين الوكالات لتعزيز الحوار القائم داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن أساليب ادماج حقوق الانسان في العملية الإنمائية . وكما تؤيد أيضا الفكرة القائلة بأنه يجب أن تقوم اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتنسيق أعمالها بشكل أوسع مع الوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية وذلك وفقا للتعليق العام رقم ٣ .

٨٢ - ويقترح أيضا وجوب عقد المزيد من الحلقات الدراسية بشأن الحق في التنمية تحت اشراف برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع التركيز بصفة خاصة على التشجيع على المشاركة في العملية السياسية .

٨٣ - ويذكر أنه إذا أريد إعمال الحق في التنمية ، وجب إدراجه في إطار سياسي واجتماعي وقانوني قوامه مؤسسات ديمقراطية وشفافة تتحمل مسؤولية وضع البرامج الانمائية وتنفيذها ورصدها . ويجب على الجمعية العامة أن تدرج في جدول أعمالها استعراضا شاملا للمشاكل الانمائية بهدف تعزيز المساهمة الشعبية في البرامج التي تتناول المشاكل الاقتصادية والانمائية المتعلقة بتحقيق الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي تنسيق هذه البرامج .

٨٤ - ورغم مشابرة عديد هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، والاجراءات التي اتخذتها ، ما زالت العلاقات الاقتصادية القائمة على عدم المساواة موجودة ، وتعززها أحيانا السياسات التي تتبعها المؤسسات المالية الدولية . ويجب وضع بديل انمائي يوفق بين الأخذ بالتكنولوجيا الجديدة والتقدم الاجتماعي ورفاه كافة الشعوب وانتشار الديمقراطية من المجال السياسي إلى المجال الاقتصادي . واقترح البعض ادراج بند اجتماعي في معاهدة "الغات" يجعل الامتيازات التجارية رهنا باحترام حقوق العمال الأساسية .

٨٥ - ويرى مركز الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية أن من الأهمية بمكان اشراك الشركات عبر الوطنية بصورة فعلية في أي اجراء وطني أو دولي يهدف إلى تعزيز الحق في التنمية ودعوتها إلى المساهمة النشطة في هذه العملية . ويمكن تحقيق هذا بكفالة انطواء الصكوك الجديدة المعتمدة لإعمال الحق في التنمية على اشارة إلى مشروع مدونة قواعد السلوك بشأن الشركات عبر الوطنية ، ومعايير إدارة التنمية القابلة للإدامة . ويجب ايلاء اهتمام خاص إلى النساء والشعوب الأصلية التي تعتبر الأدنى قدرة على التمتع بالحق في التنمية .

٨٦ - ويرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنه يجب أن تنطوي السياسات والبرامج الحكومية التي تستهدف تعزيز الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية على أهداف لحماية البيئة وتحسينها أثناء تصميمها وإعمالها . ويبين البرنامج أنه يجب اعتبار وجود بيئة صحية حقّا من حقوق الإنسان .

٨٧ - ومن رأي ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية أنه يجب تقديم توصيات عملية لكي تتخذ الدول الاجراءات اللازمة لمعالجة مسألة الفقر في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء . ويجب النصّ تحديدا في التوصيات على العمالة المنتجة ، والتعليم ، والصحة ، والمأوى ، والمياه النقية ، والمرافق الصحية . وثمة حاجة ، بالاضافة إلى ذلك ، إلى تقديم مزيد من التوصيات العملية لاتخاذ تدابير على الصعيد الدولي لتخفيف أعباء التكيف .

٨٨ - ويرى برنامج الأغذية العالمي أنه لا يمكن تأمين الحق في التنمية إلا إذا تم التغلب على الفقر والجوع . ولتحقيق هذا الهدف ، لا بد من إيجاد إطار ملائم للسياسة الاقتصادية الشاملة والتزام حكومات البلدان النامية بمعالجة مشاكل الفقر والجوع والحق في التنمية . وسيحتاج ذلك إلى تحويلات اضافية للموارد . وتعتبر امكانية حصول الفقراء على الغذاء من الضرورات الحيوية التي يمكن تأمينها على أساس قابل للادامة بزيادة انتاجية هؤلاء وفرص العمل والدخل والأصول لهم . ويجب أيضا الاعتراف التام

بالدور المحوري الذي تؤديه المرأة في مجال الأمن الغذائي ودعمه . كما ينبغي تعزيز تنمية الموارد البشرية كأساس لتحقيق الاكتفاء الذاتي الحقيقي وعلى اعتبار أن الانسان هو موضوع التنمية الأساسي .

٨٩ - وبحثت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الصلة القائمة بين المعونة المقدمة للاجئين والمساعدة الانمائية ، فتبين لها أن التنمية يمكن أن تساعد إلى حدّ كبير على حل مشاكل اللاجئين ، ومنع الهجرات الجماعية بإزالة الأسباب الجذرية المؤدية لها . وقد تضمن التنمية الاجتماعية والاقتصادية عدم استعصاء مشاكل اللاجئين على الحل مثلا بتفادي الحالات التي يضطر فيها اللاجئ الذي عاد إلى الوطن طوعا ، إلى مغادرة هذا الوطن مرة أخرى بسبب الظروف السيئة .

دال - لجنة الخبراء الرفيعة المستوى

٩٠ - يؤيد البعض فكرة انشاء لجنة رفيعة المستوى من الخبراء المستقلين ذووي الخبرة اللازمة في ميدان حقوق الإنسان والتنمية والذين يقومون بتقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ اعلان الحق في التنمية . أما العقبات التي تعوق انفاذ الاعلان فهي الديون الخارجية واختلالات الموازين التجارية والفقر وأوجه الضعف الهيكلي الناجمة عن نظام اقتصادي دولي غير عادل .

٩١ - وتقترح منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أن يتم تعزيز التعاون فيما بين الوكالات وانشاء آلية تنسيق في مجالات تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحملة لمكافحة التمييز والعنصرية والفصل العنصري ، ومساهمة المرأة ، وحقوق الشعوب الأصلية وغيرها من الفئات الضعيفة . وتعتقد اليونسكو استنادا إلى الخبرة التي اكتسبتها أن انشاء لجنة مشتركة بين الوكالات يعود بفائدة أكبر ويكلف أقل من انشاء لجنة خبراء رفيعة المستوى .

٩٢ - ويشك آخرون في أن انشاء مثل هذه اللجنة سيكون وسيلة فعالة لرصد التقدم المحرز في انفاذ الاعلان . ويرون أنه يجب على هيئات الأمم المتحدة القائمة التي تتناول مسائل التنمية أن تأخذ في الاعتبار توصيات المشاورات الشاملة .

هاء - المؤشرات والمعايير

٩٣ - ثمة تأييد واسع لفكرة وضع معايير لقياس التقدم المحرز في ميدان الحق في التنمية . وينبغي للجنة حقوق الإنسان أن تتابع فكرة "العلامات" بما في ذلك توفير احصاءات تبين التقدم المحرز على مر الزمن .

٩٤ - ويجب تحسين الوسائل المستخدمة لقياس التقدم المحرز كمّا وكيفا في ميدان التمتع بحقوق الانسان . ويجب على الأمم المتحدة أن تحفز وتدعم النشاط الاقليمي في ميدان القياس بدلاً من التماس معايير عالمية للقياس أو الترويج لهذه المعايير . ولن يستصوب الاعتماد على "الخبراء" لوضع معايير لقياس التقدم . كما يجب اشراك المنظمات الشعبية التي تمثل الشعب الذي تكون حقوق الانسان الخاصة به قيد النظر ، في مناقشة أساليب القياس ، فضلا عن اشراكها في وضع البرامج القطرية ، ويمكن انجاز هذا على الصعيد الاقليمي على النحو الذي أوصت به الجمعية العامة في قرارها ٩٧/٤٥ .

٩٥ - ويوصى بتنظيم حلقات دراسية تقنية في كل منطقة لمناقشة المشاكل المتعلقة بقياس نوعية ممارسة حقوق الانسان . ويمكن فيما بعد ان يقوم اجتماع رفيع المستوى للخبراء الحكوميين وغير الحكوميين بالنظر في فعالية تنسيق حقوق الانسان ورصد الآليات داخل منظومة الأمم المتحدة . ويجب في هذه الاجتماعات إيلاء الاعتبار اللازم لمسألة التكاليف المترتبة على قياس وإنفاذ الحق في التنمية .

٩٦ - ويشار ، أيضا ، إلى قرار المجلس الاقتصادي الاجتماعي ٤٥/١٩٩٠ الذي اقترح فيه المجلس عقد حلقة دراسية لمناقشة طبيعة المؤشرات .

٩٧ - والمفروض ألاّ تقتصر الحلقة الدراسية المعنية بالمؤشرات على معالجة المؤشرات التي قد تساعد على قياس مدى تحقيق الحق في التنمية ، بل تعالج أيضا المؤشرات التي قد تبين العقبات التي تواجهها الحكومات في إعمال هذا الحق .

٩٨ - وتم تقديم اقتراحات عملية لتصنيف معايير تقييم التقدم المحرز في إنفاذ الحق في التنمية وفقا لما تم اقتراحه في المشاورات الشاملة وذلك على النحو التالي:

(أ) أحوال المعيشة بما في ذلك تلبية الاحتياجات المادية الأساسية فضلا عن الحرية الشخصية والامن الشخصي ؛

(ب) أحوال العمل ، بما في ذلك تكافؤ الفرص في الحصول على العمل ، وامكانية الوصول اليه ونوعية العمل والمساهمة في الادارة ؛

(ج) تكافؤ الفرص في الحصول على الموارد وعلى ثمار التنمية ؛

(د) المساهمة ، بما في ذلك عمليات اتخاذ القرار السياسي التي تنظم بشكل ديمقراطي .

٩٩ - بالاضافة الى ذلك يرى أن وضع المعايير المذكورة أعلاه وإنفاذها سيتطلبان ايلاء اهتمام خاص لمسألة المؤشرات ، أي المعطيات الممكن تقييمها الكمي والتي تعكس الحالة السائدة في المجتمع فيما يتعلق بكل معيار على حدة . ويجري التركيز على ان

هذا الأمر لا يعني بالضرورة الاستخدام المباشر للبيانات الاحصائية في استعراض انفاذ حقوق الانسان بل هو معيار يشير الى الوضع السائد حاليا في مجالات النشاط البشري والاجتماعي الحاسمة بالنسبة لإعمال الحق في التنمية وبالتالي حقوق الانسان الأخرى . ولن يتطلب استخدام المؤشرات أنشطة جديدة تماما نظرا لإمكانية الاستفادة من العمل المنجز في منظومة الأمم المتحدة بشأن المؤشرات .

١٠٠ - ويجب على اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ان تأخذ في الاعتبار إعمال الحق في التنمية لدى وضع التعليقات العامة واستعراض تقارير الدول الأطراف .

١٠١ - يعتقد عدد قليل أن المعايير التي تم اقتراحها في المشاورات الشاملة معقدة وتطفلية . وهذا الأمر يبرز في نظرهم مشكلة إعمال مفهوم الحق في التنمية قانونيا . وأن وضع تشريعات بشأن الحق في التنمية عملية ستأتي بعكس النتيجة المرجوة إذ من الصعب إن لم يكن من المستحيل تنفيذها . كما انه ليس من الواقعي توقع أن تتوفر للدول الموارد الكافية لتقديم الاحصاءات المفصلة التي ستطلبها المعايير المقترحة . وهم يفضلون في هذا الصدد تنظيم هذه المعايير في فئات واسعة من الاهتمامات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالتركيز على المساهمة .

١٠٢ - وأعربت منظمة العمل الدولية عن رغبتها في التعاون في وضع المؤشرات ، وكذلك في وضع برنامج للتربية الإنمائية على النحو الموصى به في المشاورات الشاملة .

١٠٣ - ويوافق مجلس الاغذية العالمي على ان وضع معايير لقياس التقدم المحرز في إعمال الحق في التنمية أمر هام لضمان نجاح الجهود التي ستبذل في المستقبل لانفاذ هذا الحق ، ولكنه يرغب أيضا في التشديد على أنه ينبغي أن تكون هذه المعايير بسيطة وواضحة كما انه يجب تفادي الازدواجية بين هذه الأعمال وأعمال الرصد الجارية .

واو - دور لجنة حقوق الانسان

١٠٤ - يلاحظ ، مع الارتياح ، بأن المعارضة تضاءلت في صفوف الذين يرون أن لجنة حقوق الانسان ليست محفلا ملائما لمناقشة المسائل الإنمائية وعلاقاتها بحقوق الفرد . ويعتقد انه إذا أريد للجنة حقوق الإنسان حقوق ألاّ تفقد مركزها بوصفها الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة المخوّلة بتعزيز حقوق الانسان ، ينبغي ألاّ تستبعد اللجنة النظر في مواضيع رئيسية من قبيل البيئة والتنمية أو الأمن التي لها تأثير مباشر في حقوق الانسان .

١٠٥ - وبينما يسود الاتفاق على انه ينبغي اجراء المناقشة الرئيسية المتعلقة بموضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان ، في هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة ، على لجنة حقوق الانسان ان تعترف بهذه الهيئات وتؤيدها بالنظر إلى الاهتمام المتزايد الذي يتم إيلاؤه إلى ضرورة الإعمال التام لحقوق الإنسان في معرض التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان . ورغم ان اللجنة لا تستطيع اتخاذ الاجراءات إلّا انها تستطيع التركيز على الاحتياجات الأساسية للشعوب .

١٠٦ - ويذكر أيضا أنه يجب على لجنة حقوق الإنسان أن تواصل تحليلها للعلاقة القائمة بين مشكلة الدين الخارجي وإعمال حقوق الانسان في ضوء الحق في التنمية .

- - - - -